الفنية التي اوردتها اللجان في موضوعي الهجرة والاراضي، وقضت على فكرة الاستقلال ما دام اليهود ليسوا اكثرية، واستخفت بالامة العربية وارداتها. وفي الوقت عينه، جاءت هذه التوصيات منسجمة مع رغبات الرئيس الاميركي ترومان الذي سارع الى الاشادة بها، وامر بتشكيل لجنة وزارية ذات سلطة واسعة للقيام بالاتصالات والمفاوضات لتنفيذ التوصيات. وهذه اللجنة الوزارية بادرت، بدورها، الى ايفاد لجنة فنية الى لندن من اجل ذلك[٩٢].

وعلى الصعيد العربي، اعلنت جامعة الدول العربية رفضها التام لما جاء في تقرير اللجنة، وذلك في مذكرة بتاريخ ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٦. اما الصهيونيون، فقد رحبوا بالتقرير، وطالبوا بسرعة تنفيذ توصياته المتعلقة بالهجرة والاراضي، واصروا على المطالبة بقيام دولة لهم في فلسطين، ومضوا في استخدام الارهاب في وجه سلطة الانتداب باشكال متعددة[٩٣].

وبناء على طلب الحكومات العربية أجريت مفاوضات في لندن، حيث عرضت بريطانيا مشروع النظام الاتحادي، او مشروع موريسون، وهو يقسم فلسطين الى اربع مناطق:

١ ـ **المنطقة اليهودية**: وتشمل معظم الاراضي التي حل فيها اليهود حتى الآن، ومساحات كبيرة بين المستعمرات اليهودية حولها.

٢ ـ **منطقة القدس**: وتشمل القدس وبيت لحم والاراضي القريبة منهما.

٣ ـ **منطقة النقب**.

٤ ـ **المنطقة العربية**: وتشمل ما تبقى من فلسطين.

ويقوم في المنطقتين، العربية واليهودية، استقلال ذاتي، ومجلس تشريعي، وتقوم حكومة مركزية مختلطة شاملة للمنطقتين، لها سلطة في شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية والجمارك وغير ذلك، على ان تبقى الحكومة المركزية مسيطرة على الهجرة في نطاق الاستيعاب الاقتصادي[٩٤].

غير ان الوفود العربية في مؤتمر لندن رفضت هذا المشروع الذي لا يختلف كثيراً عن تقرير اللجنة الانجلو ـ اميركية. وقدمت هذه الوفود مشروعاً يتلخص في اعلان استقلال فلسطين دولة موحدة تنشأ فيها حكومة ديمقراطية بمقتضى دستور تضعه جمعية تأسيسية منتخبة.

وفي المقابل، رفض الصهيونيون مشروع موريسون، لانهم لا يرضون عن قيام دولة يهودية صرفة بديلاً، واستمروا في الارهاب ضد سلطة الانتداب، في حين مضت الحكومة الاميركية في الضغط على بريطانيا لتحقيق مآرب الصهيونيين. وفي هذا الشأن، اصدر ترومان بياناً اورد فيه ان تنفيذ هجرة المئة ألف يهودي لا يجوز ان يعلق على نتيجة مؤتمر لندن.

وقد اكتفت الحكومات العربية بالاحتجاج على هذا البيان والاحتجاج على بريطانيا لسماحها باستمرار الهجرة. اما الحكومة البريطانية، فقد رفضت المشروع العربي واصرت على التمسك بمشروع موريسون الذي عاد العرب الى رفضه ثانية. ثم عرضت بريطانيا مشروعاً جديداً عرف بمشروع بيفن، ورفضه العرب. عندئذٍ اعلنت بريطانيا عن عزمها على رفع الامر الى هيئة الامم[٩٥].

انتقال القضية الفلسطينية الى الامم المتحدة

طلبت الحكومة البريطانية في الثاني من نيسان (ابريل) العام ١٩٤٧ ادراج قضية